مجتمع

ذوبان غير متماثل لصفائح الجليد القطبية

كشفت دراسة حديثة عن الدور الذي لعبه نمو الغطاء الجليدي في القطب الجنوبي في تكوين الصفائح الجليدية، ومدى أهمية التقييم الكمي للعلاقة بين ذوبان الصفائح الجليدية وتغير المناخ. وتشير نتائج الدراسة الصينية التي نشرت في مجلة «ساينس»، إلى أن توسع الجليد البحري في المحيط القطبي الجنوبي أدى إلى نقل الرطوبة بشكل أكبر إلى نصف الكرة الشمالي. وقال آن تشي شينغ، من الأكاديمية الصينية للعلوم، إن «الدراسة تبرز تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في ذوبان غير متماثل لصفائح الجليد بالقطبين». (قنا)

مكافحة أكبر حريق في تاريخ كاليفورنيا

يواصل أكثر من 6000 رجل إطفاء في وادي سنترال فالي بولاية كاليفورنيا الأميركية مكافحة أكبر حريق في تاريخ الولاية والذي اندلع قبل 12 يوماً. وقال مسؤولون إنه أُجلي أكثر من 4000 شخص، وإن الحريق دمر أكثر من 560 منزلاً ومبنى، والتهم أكثر من 400 ألف فدان، وتعد مساحة المنطقة المتضررة أكبر من مدينة لوس أنجليس. وطلب المركز الوطني لمكافحة الحرائق في كاليفورنيا المساعدة من رجال إطفاء في أستراليا ونيوزيلندا، إذ يصلون اعتباراً من بعد غد الأربعاء، لينتشروا في ولايتي أوريغون وواشنطن. (قنا)

كارثة وبائية متفاقمة في غزة

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

سجلت الأشهر الأخيرة انتشار أمراض لم تكن شائعة في قطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلي، من بينها التهاب الكبد الوبائي والتهاب السحايا وشلل الأطفال. وتؤكد وكالة «أونروا» أن المراكز التابعة لها تكتشف أسبوعياً نحو ألف إصابة بفيروس الكبد الوبائي، وتم توثيق إصابة أكثر من 40 ألف فلسطيني منذ بداية الحرب، ولا يشمل ذلك جميع المناطق، فبعضها توقفت فيها الخدمات بفعل عمليات النزوح، فضلاً عن عدم قدرة كثيرين على الوصول إلى المراكز الصحية بفعل الاستهدافات الإسرائيلية. ويحذر مدير المستشفى الكويتي الميداني، جمال الهمص، من مخاطر انتشار الأوبئة والفيروسات نظراً لغياب النظافة العامة ونقص المياه، مؤكداً لـ«العربي الجديد»، أن «سوء التغذية من العوامل التي تساعد على انتشار الأوبئة، إضافة إلى عدم وجود تطعيمات كافية ضد الأمراض. فيروس شلل الأطفال عاود الظهور في غزة، والإصابة به قد تؤدي إلى إعاقات، وانتشاره سيكون له عواقب وخيمة». وتقول القائم بأعمال مدير الإعلام في وكالة أونروا إيناس حمدان، إن مزيداً من المشاكل الصحية تظهر مع تدهور الظروف المعيشية التي يعيشها سكان غزة. وتوضح لـ «العربي الجديد»، أن «محدودية الوصول إلى المياه النظيفة، ونقص أدوات النظافة، وصعوبة الحصول على المنظفات، إضافة إلى ظروف النزوح واكتظاظ الملاجئ تزيد من انتشار الأمراض».

اطفال غزة اكثر عرضة للاوبئة (خالد الكحلوت/الاناضول)

الصين: تقاعد طوعي لاستثمار المسنين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أصدرت السلطات الصينية في منتصف يوليو/ تموز الماضي قرار تحديد «الطوعية» مبدأً لرفع سن التقاعد للمرة الأولى في البلاد، وذلك في إطار معالجة الحكومة أزمة الشيخوخة ورعاية المسنين والبطالة الهيكلية التي تعني عدم توافق مهارات العمال مع الخبرات المطلوبة في سوق العمل. ويتوقع أن يدخل القرار حيز التنفيذ مطلع العام المقبل بهدف دعم خلق فرص عمل متنوعة تناسب من تقدموا في العمر، وتعزيز توفير خدمات الرعاية الأساسية لكبار السن، وسد نقاط الضعف في خدمات رعاية المسنين في المناطق الريفية خصوصاً ممن يعانون صعوبات خاصة، من بينهم أولئك الذين يعيشون بمفردهم أو يعانون من إعاقات جسدية، وذلك في إطار استجابتها ومعالجتها لشيخوخة السكان.

وفي السنوات الأخيرة، شكل تأخير التقاعد موضوعاً ساخناً بين عامة الناس في الصين. وذكر تقرير تنمية المعاشات التقاعدية في الصين الذي صدر في نهاية العام الماضي أن سياسة تأخير التقاعد وشيكة، وقد تكون سن الـ65 النتيجة النهائية بعد التعديل الحكومي. وتُعتبر سن تقاعد منخفضة نسبياً في نظام التقاعد الحالي بالصين، إذ تتقاعد الموظفات في سن الـ50 أو 55 والموظفون الذكور في الستين.

ومقارنة ببلدان أخرى تتمتع الصين بأحد أدنى أعمار التقاعد في العالم. ويعد نظام التقاعد الحالي إلزامياً، ما يعني أنه عندما يصل الموظف إلى سن التقاعد يجب أن يترك العمل. ورداً على سؤال «العربي الجديد» عن ميزات القرار الحكومي الجديد، تقول الباحثة الاجتماعية في معهد «غوانغ دونغ» تانغ لي إن «تحديد الطوعية مبدأ لرفع سن التقاعد للمرة الأولى في تاريخ البلاد يعكس فهماً عميقاً لإرادة الأفراد، لأن سياسة واحدة تناسب الجميع ستضر بالتأكيد بمصالح بعض الناس». تضيف: «يحترم القرار التفضيلات الفردية في مسألة التقاعد، ويتماشى بشكل موضوعي مع مجتمع متنوع تتفاوت فيه الظروف والأمزجة». وأوضحت أن «رفع سن التقاعد لا يرغب فيه الجميع، إذ يختلف وضع كل شخص على مستوى الوظيفة أو الحالة الصحية أو ترتيبات الأسرة، مثل رعاية الأحفاد، وبالتالي يمكن تنسيق الاستمرار في العمل أو التركيز على الوقت مع الأسرة بشكل أفضل إذا كان ذلك طوعياً. وبموجب القرار الجديد إذا تمتع الموظف الذي بلغ سن التقاعد القانونية بصحة جيدة ورغب في مواصلة العمل، لا يمكن لصاحب العمل أن يرفض استمراره». وتلفت إلى أن «العديد من الموظفين يفضلون الاستمرار لأن أعباءً اجتماعية ونفسية كثيرة تنتظرهم بعد التقاعد، مثل رعاية الأحفاد في ظل انشغال الأبناء وانهماكهم في العمل. وفي المقابل يتطلع أشخاص إلى التقاعد المبكر في حال كانوا محررين من قيود الرعاية الأسرية ولديهم مبالغ مالية تساعدهم في استكمال حياتهم بعيداً عن العمل».

يقول جيانغ مينغ (58 سنة) الذي يعمل حارساً في مستشفى بالعاصمة بكين، لـ«العربي الجديد»: «وفق النظام الحالي يُفترض أن أتقاعد بعد عامين، وأحصل على مكافأة نهاية الخدمة لبدء حياة جديدة لكنني أفضل أن أستمر في عملي والإفادة من تمديد سن التقاعد بموجب القرار الحكومي الجديد. لا أريد أن أتحوّل إلى مدبر منزل ورافع لأحفادي. لدي ثلاثة أحفاد أكبرهم في سن سبع سنوات، وطلب ابني مني أن أساعده في رعايتهم بعد التقاعد لأنه يعمل مع زوجته، ويدفعان مبالغ باهظة لمدبرة منزل تساعدهما في رعاية الأبناء». يضيف: «سيكون الأمر مرهقاً بالنسبة إلى رجل في عمري لأنني سأكون مطالباً بأداء العديد من المهمات أبرزها إعداد الفطور واصطحاب الأحفاد إلى المدرسة، ثم استقبالهم بعد نهاية الدوام الدراسي، وأيضاً الاهتمام بملابسهم ونظافتهم ومرافقتهم إلى المتنزهات والحدائق العامة. كأن هذه المهمات وظيفة أخرى بعدد ساعات مفتوح ومن دون أي مقابل مادي». ويذكر أنه لا يحتاج إلى مال لكنه لا يرغب في مزيد من الأعباء الوظيفية، كما أن تقاعده المبكر سيجعل حياته مملة خصوصاً أنه يقضي أوقاتاً جيدة مع زملائه في العمل حالياً، وبالتالي لا يريد أن يتقاعد بعد عامين، لذا يرى أن القرار الجديد جاء في الوقت المناسب ليمنحه فرصة البقاء في الوظيفة سنوات إضافية.

أعباء إضافية

يحتّم نمط الحياة الصناعية القائم في الصين على كلا الزوجين العمل، وهما بالتالي يلجآن إلى كبار السن من الأهل لمساعدتهما في رعاية الأبناء وتدبير شؤون المنزل. وتفرض هذه الأوضاع الرائجة في أنحاء البلاد أعباءً إضافية على شريحة كبيرة من المسنين الذين يشتكون أصلاً من انعدام الرعاية الأسرية.

تحقيق

ينشر جيش الاحتلال مئات من افراده عند حاجز نتساريم الذي بات يعتبر نقطة تفتيش رئيسية في وسط قطاع غزة، وشهد اعتقال عشرات من النازحين الفلسطينيين والتنكيل بمئات آخرين او سرقة اغراضهم

حاجز نتساريم

الاحتلال يتحكم في حياة سكان غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

غادر المئات بعد أوامر إخلاء حي الصناعة (عمر القطاع/فرانس برس)

قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان سكان قطاع غزة يحتاجون إلى ساعة من الزمن عبر السيارة لقطع المسافة من أقصى شمالي القطاع إلى أقصى جنوبه، ويستخدمون في ذلك شارعاً واحداً، إما شارع الرشيد أو شارع صلاح الدين، وخلال الأشهر الأخيرة أجبر كثيرون منهم على النزوح من المنطقة الشمالية إلى جنوبي القطاع، فقضوا في تلك الرحلة ساعات طويلة مشياً على الأقدام، فضلاً عن الانتظار لعبور حاجز نتساريم الإسرائيلي. ويرفع جيش الاحتلال بالقرب من الحاجز لافتة باللغة العربية مكتوب عليها «انتباه. خفف السرعة. أمامك نقطة تفتيش أمنية»، وعليها علامات تحذير بمنع السلاح والهواتف والعربات الصغيرة، كما تطالب بإظهار الهوية الفلسطينية، وخلال فترة الانتظار يقوم الاحتلال بالتدقيق على من يمرون بتمعن، ويعتقل عدداً منهم، أو يستجوب آخرين لساعات.

في التاسع من يوليو/تموز الماضي، خرج العشرات من سكان المنطقة الشمالية، وتحديداً من المنطقة الشرقية لمدينة غزة، مشياً على الأقدام لاجتياز حاجز نتساريم بسبب التهديدات والضغوط المستمرة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لإخلاء المنطقة الشمالية، ومطالبتهم بالنزوح إلى المنطقة الجنوبية، بهدف حصرهم في المنطقة التي لا يزال يدعي أنها إنسانية، والتي يقوم بتضييق مساحتها بشكل متواصل. عند وصولهم إلى الحاجز في المساء، تم إيقافهم جميعاً، وتعرضوا للتنكيل، وأطلق الجنود الكلاب نحوهم بهدف ترهيبهم وإهانتهم.

حينها كانت غالبية رمضان تنتظر ابنها محمد وزوجته وأبناءه في المنطقة الجنوبية من الحاجز، مع عشرات النازحين إلى المنطقة الجنوبية الذين يتجمعون لاستقبال ذويهم القادمين من الشمال. وصل محمد رمضان باكياً هو وزوجته وأطفالهما، مؤكدين أنهم تعرضوا للإهانة على الحاجز، إذ قام الاحتلال باستجوابهما رغم محاولات محمد منع أخذ زوجته للاستجواب، كما أخافت الكلاب أطفالهما، حتى أن أحد الأطفال تبول لا إرادياً رعباً وخشية أن تهاجمه الكلاب، وذلك بعد أن نجوا من مجازر إسرائيلية عدة لاحقتهم في ثلاث محطات نزوح قبل نزوحهم الأخير. لا يزال رمضان يعيش صدمة نفسية نتيجة ما تعرض له على الحاجز الإسرائيلي، وهو لا ينسى نظرات الحقد الواضحة على وجوه الجنود تجاهه وتجاه زوجته وأطفاله، حتى أن أحد الأطفال قال له لاحقاً إنه عرف الأشرار في مسلسلات الكرتون التي كان يشاهدها على موقع يوتيوب، لكنه يومها شاهدهم بعينه على الحاجز. كان رمضان يتوقع الاعتقال على الحاجز، ويتخوف على زوجته التي استُجوبت بعيداً عنه، لكن لم يتم اعتقاله. يقول لـ«العربي الجديد»: «دخل الاحتلال الإسرائيلي إلى شرقي مدينة غزة، وطلب من سكان حيي التفاح والشجاعية بالكامل الإخلاء إلى منطقة الصناعة في حي تل الهوا، فغادر الكثير من الناس مشياً على الأقدام، ثم فوجئنا بدخول المركبات العسكرية إلى منطقة الصناعة، وطلبوا منا النزوح من منطقة تل الهوا، بينما أناس كثيرون لا يعرفون إلى أين يذهبون لأن معهم مسنين وأطفالاً».

يضيف: «وصلنا قرب الليل إلى الحاجز، وكنا خائفين بالفعل بعد أشهر من الحصار والقصف، لكني لا أزال أعيش رعب الحاجز الذي تجاوز رعب الطائرات الحربية. قضينا أكثر من ثلاث ساعات على الحاجز، ثم سمح لنا بالدخول جماعة، كنا نمشي على ضوء الهواتف، ومن شدة الظلام كنا نتعقب أصوات أهالينا الذين كانوا ينتظروننا في الجزء الجنوبي من الحاجز حتى وصلنا. عندما احتضنت أمي بكيت بشدة لأنني رجل فقد كينونة القوة بداخله أمام أطفاله».

وارتكب الاحتلال الإسرائيلي في ذلك الوقت مجزرة بمنطقة تل الهوا استهدف فيها عدداً من المنازل المدنية، ما خلف أكثر من 60 شهيداً، ظل بعضهم لأيام ملقى على الأرض، وفي وقت لاحق نقلت طواقم الدفاع المدني جثامينهم، وكانت معظمها متحللة، ثم تكشفت مع الانسحاب الإسرائيلي من الحي فظاعة المجزرة. على الحاجز، كان جنود الاحتلال يصادرون الهواتف والحواسيب المحمولة والأغراض الثمينة مثل المال والذهب، بينما تزعم سلطات الاحتلال أنها تصادر أموالاً تتبع لفصائل المقاومة لتبرير السرقات الحاصلة في العديد من المنازل والمحال التجارية. في أواخر أيام شهر يوليو/تموز الماضي، صادر جنود الاحتلال الموجودون على حاجز نتساريم هواتف محمولة وجهازي لابتوب من المهندسة المعمارية هالة أبو سمرة (35 سنة)، وهددها الجنود بالاعتقال والتنكيل في حال لم تتابع المشي. كانت أبو سمرة تعمل عن بعد لصالح شركات تقع خارج قطاع غزة، من بينها شركات خليجية، وكانت تكمل عملها في التصميمات المعمارية تحت القصف الإسرائيلي، لكن الاحتلال سرق اللابتوب الخاص بها، وكذلك لابتوب شقيقها الأصغر، وكذا هواتفهما، واتهمهما بأنهما يدعمان جماعات إرهابية، وأن في تلك الأجهزة محتوى يجب الاطلاع عليه. تابعت أبو سمرة السير حتى وصلت إلى إحدى الخيام التي يعيش فيها عدد من أقاربها في مدينة دير البلح، لكن ظل قلبها معلقاً بعملها الذي ساهم في تحسين دخل أسرتها، وإعالة طفلها الوحيد الذي أدخلته مدرسة خاصة كي يتلقى تعليماً متميزاً، وكانت تحاول مواصلة عملها كلما تمكنت من الوصول إلى الإنترنت، بينما كان عدد من أصحاب العمل يراعون ظروفها. لكنها فقدت كل ذلك. تقول لـ«العربي الجديد»: «تعمد الجنود إرعابنا على الحاجز، كانوا ينظرون إلى ما نحمله على أنه غنائم، وليس هناك أي جهة تحمينا من السرقة، أو تطالب بحقوقنا المنهوبة. لقد سرقوا كل ما أملك. اللابتوب عليه شغلي، وهاتفي فيه صور لذكرياتي مع ابني يزن (7 سنوات). هذا الحاجز نقطة موت وليس حاجز تفتيش، وما زلت أسأل هل سيتم إرجاع ما تمت مصادرته، رغم أنني على يقين بأنهم لن يعيدوا شيئاً». تضيف أبو سمرة: «كنت من بين عشرات النازحين الذين تمت مصادرة وسرقة أغراضهم على الحاجز. يضعون لافتة تؤكد أنه حاجز إنساني، فيتخيل الشخص أنه أمام نقطة تفتيش عادية، لكنهم في الحقيقة يدققون في البيانات، ويتعاملون مع الأغراض التي نحملها على أنها متاحة للسرقة، ويعتقلون الشباب، ويحققون مع النساء، وحتى مع بعض الأطفال».

وتشير عدد من المؤسسات الحقوقية والمكتب الإعلامي الحكومي في غزة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل اعتقال الغزيين على حاجز نتساريم، وينكل بهم ويهددهم، رغم أنه أعلن في منتصف شهر يوليو الماضي، ضرورة توجه سكان المنطقة الشمالية إلى المنطقة الجنوبية، وأنه خصص طريقين آمنين، لكنه اعتقل العشرات منذ ذلك الوقت حتى بداية شهر أغسطس/آب الحالي. واتخذ الحاجز اسمه من اسم مستوطنة نتساريم التي أقيمت في عام 1972، ضمن خطة توسيع إنشاء المستوطنات عقب النكسة العربية (1967)، والتي جرى تفكيكها بالكامل في عام 2005، وفق خطة الانسحاب الأحادي الجانب التي أقرها حينها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون، وشملت جميع مستوطنات قطاع غزة. وكانت المنطقة تضم تلالاً رملية، وبالقرب منها مزارع يملكها فلسطينيون، وتحدها من الغرب قرية المغراقة، وأقام مستوطنون صهاينة كتلة استيطانية في المنطقة، ثم توسعت لاحقاً حتى أصبحت مستوطنة كبيرة في عام 1984، وكانوا يركزون على سرقة المياه الجوفية لري مزارعهم. وكانت المستوطنة محصنة بالكامل من أجل حماية المستوطنين. وكان يفترض أن تكون المستوطنة ضمن المناطق التي ينسحب منها الاحتلال مع غيرها من المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية لتطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني، لكنها ظلت قائمة بعد إتمام اتفاق أوسلو في عام 1993، وكان يسكنها العديد من المتطرفين الصهاينة، حتى تفكيكها في 2005. وتحول حاجز نتساريم مع اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000 إلى نقطة تفتيش واعتقال إسرائيلية، واعتُقلت عليه عدة شخصيات فلسطينية، فضلاً عن شبان ومسنين، ليتحول الحاجز إلى نقطة مواجهة بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال، كان أبرزها اشتباكات اندلعت في بداية أحداث الانتفاضة الفلسطينية.

يعتقل الاحتلال على الحاجز عدداً من النازحين ويستجوب آخرين

يصادر جنود الاحتلال الهواتف والحواسيب والأغراض الثمينة

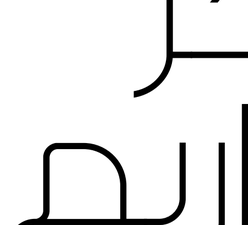

2005

تاريخ تفكيك مستوطنة نتساريم وفق خطة الانسحاب الاحادي الجانب التي شملت كل مستوطنات قطاع غزة.

طالبات لجوء يمنيات ضحايا تحرش وابتزاز في أوروبا

تواجه النساء اليمنيات العديد والمخاطر خلال محاولات الوصول إلى أوروبا طمعاً في الحصول على حق اللجوء الإنساني هرباً من جحيم الصراع في بلادهن

تعز ـ **فخر العزب**

أدت الحرب التي يشهدها اليمن منذ عام 2015، إلى تقسيم البلاد، وتقاسم النفوذ بين جماعات مسلحة، وغياب مؤسسات الدولة، ووضع اقتصادي متدهور، وجميعها أسباب جعلت ملايين اليمنيين يغادرون البلاد، ومن بينهم الآف من النساء اللاتي تقدمن بطلبات لجوء في دول أوروبية.

طلبت الشابة أليمينة فاطمة علي اللجوء في فرنسا، وتقول لـ«العربي الجديد»، إن «رحلة اللجوء كانت متعبة نفسياً وجسدياً، فقد غادرت إلى جدة، ومنها إلى ماليزيا التي مكثت فيها خمس سنوات، حصلت خلالها على ماجستير في إدارة الموارد البشرية، ثم ضاقت الأرض بي فغادرت إلى فرنسا في 2023. تعرضت خلال طلب اللجوء للكثير من المضايقات، والتحرش الجنسي، والذي صدر عن بعض أبناء بلدي في إحدى مدن فرنسا، فبدلاً من أن يكونوا عوناً لي، كانوا ينظرون إلي نظرة دونية كوني غير متزوجة، وأتيت لطلب اللجوء بمفردي».

تتابع فاطمة: «أحد التحديات التي واجهتني كان صعوبة إيجاد سكن. في فرنسا لا يوجد نظام المخيمات، واضطررت إلى البحث بنفسي حتى وجدت سكناً مناسباً بعد شهرين ونصف الشهر، ومثل كل لاجئ عانيت في بعض الفترات الوحدة والعزلة الاجتماعية، ثم بدأت أحظى ببعض الصديقات، لكن بعدها انتقلت إلى السكن الحكومي في مدينة أخرى، ولم يكن فيها كثير من الجالية العربية، واضطررت لاحقاً للانتقال إلى مدينة ثالثة، وكل هذا متعب نفسياً، كما أن اللغة تمثل حاجزاً وعائقاً في التواصل».

وفاطمة واحدة من آلاف اليمنيات اللواتي قررن خوض مغامرة الهجرة إلى أوروبا للحصول على وطن بديل عبر حق اللجوء، وهن يخاطرن بحياتهن في مواجهة صعوبات عدة تعترض طريق الوصول عبر المهربين الذين يمارسون بحقهن التحرش والابتزاز وأشكالاً من الاعتداء. رحلة طويلة من المعاناة عاشتها أيضاً الشابة اليمنية هند قطران، ورغم كل ما عانته خلال محاولتها الحصول على اللجوء، لكنها لم تفقد الأمل، وتعرف نفسها بأنها نسوية، وأنها وجدت أن العيش في بلدها يمثل خطراً على حياتها في ظل سيطرة الجماعات المسلحة، خاصة أنها لا تؤمن بالعديد من العادات والأعراف المجتمعية الراسخة، وغادرت عقب سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» على الحكم.

تقول قطران لـ«العربي الجديد»: «توجهت أولاً إلى تركيا، حيث واجهت العديد من المشكلات في سبيل الحصول على حق اللجوء، فالقوانين التركية تشترط التقدم إلى إدارة الهجرة، وإذا وافقت على طلبك يتم رفع ملفك إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما شكل لي أزمة كوني من الأقلية غير الدينية، بينما غالبية العاملين في إدارة الهجرة التركية يتبعون توجهات دينية».

تضيف: «تخوفت من تقديم ملفي، وحاولت السفر إلى جزيرة في اليونان عبر أحد المهربين، وفشلت مرتين، وحين طالبته بنقودي، صرخ في وجهي واعتدى علي بالضرب، فقدمت بلاغاً إلى الشرطة للمطالبة بنقودي، فقال المترجم المحلف إن القانون يصنف ما حصل على أنه مشاجرة. بعد تركيا اتجهت إلى لبنان، وقدمت هناك طلب لجوء في مكتب الأمم المتحدة، لكن إجراءاتهم بطيئة، مكثت هناك سنتين ونصف السنة من دون أي فائدة، وتحدثت مع عدد من موظفي الأمم المتحدة لأقنعهم أن ملفي له أولوية كوني من الأقليات الدينية، لكن تمت عرقلتي، وأنا حالياً في مصر، وقدمت ملفي لمكتب الأمم المتحدة مجدداً، ولا شيء حتى الآن».

ومن التحديات التي تواجهها طالبات اللجوء في أوروبا صعوبة قبول ملفاتهن، خصوصاً بعد أن قامت عدد من الدول الأوروبية مؤخراً بتصنيف اليمن بلداً آمناً، ومن ثم صار من الصعب الحصول على اللجوء إلا في حالات خاصة.

قدمت سارة محمد طلب لجوء في السويد، وتقول لـ«العربي الجديد»: «قضيت رحلة طويلة إلى السويد بعد أن بعت كل ممتلكاتي في اليمن، وقد قررت اللجوء إلى أوروبا بعد أن تيقنت أن الوضع في بلادي لم يعد صالحاً للعيش، وواجهت العديد من الصعوبات في رحلتي، حيث تعرضت للابتزاز والتحرش، والكثير من المعاناة خلال الانتقال بين البلدان، حيث الهرب في الغابات من الشرطة، في ظل نقص الماء والطعام، وفي طقس بارد، حتى وصلت إلى السويد». تضيف سارة: «قدمت ملفي الذي يتضمن الظروف التي دعتني إلى طلب اللجوء، لكني فوجئت برفضه بمبرر أن اليمن أصبح بلداً آمناً، والآن لا أعرف إلى أين أتوجه، خاصة أن العودة إلى اليمن أصبحت صعبة بعد أن خسرت كل شيء».

وتأتي كل هذه الصعوبات التي تواجهها طالبات اللجوء اليمنيات في ظل غياب دعم السفارات والجاليات اليمنية في الدول الأوروبية، ما يساهم في انتهاك حقوقهن.

يقول أمين الجالية اليمنية في بلجيكا، عمر المنصوب، لـ«العربي الجديد»: «معاناة اليمنيات في رحلة اللجوء إلى أوروبا موضوع يتطلب فهماً عميقاً للظروف التي يواجهنها، فخلال الرحلة الصعبة تواجه النساء تحديات عديدة، بما في ذلك التعرض للعنف والاستغلال، ونقص الرعاية الصحية، وظروف الحياة الصعبة في مراكز اللجوء، وتحديات مثل عدم توفر الدعم الكافي لهن، وصعوبات في التعامل مع الجهات الرسمية، وبطء إجراءات اللجوء، والتي تتطلب وثائق وإجراءات معقدة، وتأخذ وقتاً كبيراً قد يصل إلى سنتين من المواعيد والمقابلات، وأيضاً الصعوبات اللغوية والثقافية التي يمكن أن تكون عائقاً كبيراً». ويشير المنصوب إلى أن «دور الجالية هو تقديم المساعدة المعلوماتية، وهي تسعى إلى نشر مواد توعوية عن المخاطر للحد من الوقوع ضحية الاستغلال أو العنف، وتقديم التسهيلات للتواصل مع الجهات الحكومية، والمساعدة في التكيف مع الثقافة واللغة الجديدتين، وتسهيل الاندماج في المجتمع بشكل أفضل».

شاركت يمنيات في رحلات تهريب المهاجرين رغم مخاطرها (ماجد الباشا/أنادولو/Getty)

التوجيه الجامعي... ربط الدراسة بسوق العمل في الجزائر

مع اقتراب الدخول الجامعي، عزّزت السلطات الجزائرية منظومة التكوين بعدد من التخصصات الجديدة، بما يستجيب لحاجيات سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والعلمية

لتحديث التخصصات الجامعية ضرورة ملحة في الجزائر (مصعب رويبي/الأناضول)

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

عندما تنتهي فرحة الطلاب الجزائريين بشهادة البكالوريا (الثانوية)، تبدأ مرحلة التفكير في التخصص الجامعي، والتخصصات الأنسب مقارنة بالقدرات العلمية والاستعداد الذاتي للطالب، فضلاً عن حسابات سوق العمل ومتطلباته بعد التخرج، وكلها معايير تضغط على الطلبة، وتدفع الخبراء إلى تنظيم لقاءات لمساعدة الطلبة على حسن الاختيار والتوجيه الصحيح. يتعرف الطلبة الجامعيون الجدد في 6 أغسطس/ آب على التخصصات التي تم توجيههم إليها، حين تعلن الجامعات والمعاهد عن النتائج النهائية لقبول الطلبة الجدد، بعد انتهاء عملية تأكيد التسجيل عن بُعد التي استمرت أسبوعاً عبر الإنترنت لجميع الناجحين في البكالوريا، على المنصة الإلكترونية «أكتشف فرصتك للتوجيه»، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات التي أقامتها تنظيمات طلابية وجمعيات أهلية وخبراء، قدّموا خلالها للطلبة فكرة واضحة عن التخصصات المطروحة.

حصلت الطالبة نسرين بن شريف على البكالوريا في تخصص الرياضيات، وتقول لـ«العربي الجديد»: «استفدت من لقاء نظمته دار الشباب في محافظة تيبازة، كما تابعت على الإنترنت مداخلات قدمها الخبير سيف الدين عبدي، عن التخصصات الجامعية. كنا بحاجة إليها حتى نحسن اختيار التخصصات، ونفهم علاقتها بالدراسة ثم الشغل». وسيكون على الطلبة الذين حصلوا على رغباتهم حسم خياراتهم ومباشرة التسجيلات النهائية، بينما تمنح فرصة للطلبة الذين لم يحصلوا على التوجيه نحو الرغبات العلمية التي طلبوا التسجيل فيها، لتقديم طعن في الفترة بين السابع والتاسع من أغسطس/آب الجاري، قبل أن تبدأ في الفترة الممتدة من 10 إلى 15 أغسطس، مرحلة التسجيل النهائي. واعتمدت الوزارة رموز الاستجابة السريعة لتسهيل عملية الدخول إلى مختلف المعلومات التي يريدها الطالب، كما تشهد هذه السنة تجربة رقمنة كل مراحل التسجيل الجامعي، بما فيها دفع رسوم التسجيل، ليحصل الطالب بعدها على بطاقة تسجيل افتراضية عن طريق الهاتف المحمول. وتكشف بيانات وزارة التعليم العالي أن أكثر من 95% من حاملي البكالوريا الجدد، ولجوا إلى المنصة الرقمية التي دشنتها الوزارة لإطلاعهم على فرص التكوين الجامعي، ومساعدتهم في الحصول على توجيه يناسب رغباتهم العلمية، وتم أكثر من 316 ألف طالب من حاملي شهادة البكالوريا التسجيلات الجامعية الأولية.

أكثر من 95% من حاملي البكالوريا الجدد ولجوا إلى المنصة الرقمية

اعتمدت رموز الاستجابة السريعة لتسهيل الوصول إلى المعلومات

وأكد وزير التعليم الجزائري، كمال بداري، خلال الندوة الوطنية للجامعات التي عقدت الأسبوع الماضي، أنه «سيتم إطلاق أفكار تتماشى مع جودة التعليم، واعتماد مراجع تعليمية تستجيب لمقتضيات العصر، وتعزيز مسار الانتقال من الجامعة الكلاسيكية إلى الجامعة الحديثة». وأضيف إلى التخصصات القائمة 32 تخصصاً جامعياً جديداً تشمل الصناعة، والسياحة، والهندسة المعمارية، وعلوم المادة، وعلوم الطبيعة والحياة، إضافة إلى تخصصات تتعلق بعلوم وتكنولوجيا الاتصالات، والإعلام الآلي، وتطوير المواقع، والأمن السيبراني، وجرى افتتاح المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الضخمة في الضاحية الغربية من العاصمة الجزائرية، وإضافة تخصصات تشمل تكنولوجيا تصنيع السيارات، وهندسة النسيج، فضلاً عن تخصصات جديدة في التقنيات الزراعية. وفي قطاع الصحة العمومية، أضيف 16 تخصصاً جديداً، من بينها ممرضات التوليد، وترميم الأسنان، والتغذية العمومية، وتقويم البصر، وتقويم السمع، وتقويم الأعضاء الاصطناعية، والتقويم النفسي، وتخصص العلاج الطبيعي والفيزيائي، ومشغلي أجهزة التصوير الطبي، وهي تخصصات تدرس في المعاهد العليا، وتتطلب معدلات محددة للتسجيل.

وتقول الأستاذة بجامعة الجزائر، وهيبة حدو، لـ«العربي الجديد»، إن «تجديد لائحة التخصصات مرتبط أساساً بالحاجيات التي برزت في سوق الشغل، وبالقطاعات الحيوية التي تشهد ضغطاً كقطاع الصحة، والتخصصات الجديدة ستسمح بتأهيل المتخرجين من تلك المعاهد المتخصصة للحصول على وظائف في مؤسسات الصحة العمومية عبر مختلف مناطق الوطن، كما تأتي هذه الخطوة جزءاً من فتح آفاق التكوين للطلبة في تخصصات باتت ضرورية تماشياً مع تحولات المجتمع، وتأدية الخدمة العمومية». وأتاحت وزارة التعليم العالي للمرة الأولى الحصول على شهادة جامعية مزدوجة، إذ يمكن للطالب أن يتابع الدراسة في تخصصين مختلفين، ويحصل على شهادتين، وللعام الثاني على التوالي، وضعت منصة سجل فيها أكثر من 400 ألف طالب، للتكوين عن بعد في اللغة الإنكليزية، ويتواصل التدريب عبرها حتى 25 سبتمبر/ أيلول المقبل. وبلغت نسبة النجاح في امتحانات شهادة البكالوريا 58,28%، بارتفاع قدره 7,68% عن العام الماضي، ومن مجموع الناجحين، نال 2778 ناجحاً درجة ممتاز.